Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 22, No. 73, Part (2): 600-618
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.22.73.2.27

Tikrit Journal of Administrative and Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية
EISSN: 3006-9149
PISSN: 1813-1719

Challenges the Iraqi economy: A strategic vision for reform

Mohanad Hameed Mhaidi*[A], Saeed Khalid Salman [B]
[A] College of Political Science/University of Anbar
[B] College of Administrative and Financial Sciences/University Al Maaref

Keywords:
General budget, public revenues, public expenditures.

A R T I C L E I N F O

Article history:

Received	28 Jan. 2025
Received in revised form	21 Apr. 2025
Accepted	15 Jul. 2025
Available online	31 Mar. 2026

©THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

*Corresponding author:
Mohanad Hameed Mhaidi
College of Political Science/University of Anbar

Abstract: The Iraqi economy faces profound structural challenges related to its overreliance on oil revenues, declining productivity in non-oil sectors, and weak economic governance. This research aims to analyze Iraq's economic reality, highlight its most prominent weaknesses and structural imbalances, and propose a comprehensive economic reform strategy based on diversifying sources of income, strengthening the private sector, and improving the investment climate. One of the most important findings of the research is that the Iraqi economy is characterized by a rentier nature, a stubborn problem that has proven insurmountable over the past decades and up until the present. The state's general budget still relies on the oil sector for 94% of total revenues. The research recommends creating the appropriate conditions for Iraq's integration with the outside world and international institutions, activating its economic role, fulfilling all international obligations, and monitoring international economic developments.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 22, No. 73, Part (2): 600-618
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.22.73.2.27

تحديات الاقتصاد العراقي: رؤية استراتيجية للإصلاح

مهند حميد مهيدي
كلية العلوم السياسية
جامعة الانبار

سعيد خالد سلمان
كلية العلوم الإدارية والمالية
جامعة المعارف

المستخلص

يواجه الاقتصاد العراقي تحديات بنيوية عميقة تتعلق باعتماده المفرط على العائدات النفطية، وتراجع الإنتاجية في القطاعات غير النفطية، وضعف الحوكمة الاقتصادية. يهدف البحث إلى تحليل الواقع الاقتصادي للعراق، وتسليط الضوء على أبرز نقاط الضعف والاختلالات الهيكلية، واقتراح استراتيجية شاملة للإصلاح الاقتصادي تعتمد على تنويع مصادر الدخل، وتعزيز القطاع الخاص، وتحسين مناخ الاستثمار. ومن أهم ما توصل اليه البحث يتصف الاقتصاد العراقي بصفته الريعية وهي مشكلة عصية اثبتت العقود السابقة وحتى وقتنا الحاضر عدم القدرة على التخلص منها. إذ إن الموازنة العامة للدولة لا زالت تعتمد على القطاع النفطي بنسبة 94% من اجمالي الإيرادات. ليوصي البحث في تهيئة الظروف المناسبة لدمج العراق مع العالم الخارجي والمؤسسات الدولية وتفعيل دوره الاقتصادي والالتزام بكل المستحقات الدولية ومتابعة التطورات الاقتصادية الدولية التي تحدث في العالم الخارجي

الكلمات المفتاحية: الموازنة العامة، الايرادات العامة، النفقات العامة.

المقدمة

يمثل الاقتصاد العراقي واحداً من أكثر الاقتصادات تعقيداً في منطقة الشرق الأوسط، نظراً لاعتماده الكبير على قطاع النفط كمصدر رئيس للإيرادات العامة، والذي يشكل أكثر من 90% من دخل الدولة. وعلى الرغم من الثروات الطبيعية الهائلة التي يمتلكها العراق، إلا أن أداءه الاقتصادي ظل هشّاً ومتقلباً، مع ارتفاع معدلات البطالة، وتدني مستويات التنمية البشرية، وتراجع في جودة الخدمات العامة. لقد مرّ العراق، منذ عام 2003، بتحولات سياسية واقتصادية عميقة، إلا أن هذه المرحلة لم تُترجم إلى إصلاح اقتصادي شامل ومستدام، بل زادت التحديات تعقيداً بسبب الفساد المؤسسي، والاعتماد الريعي، وضعف التنويع الاقتصادي، فضلا عن غياب استراتيجيات تنموية واضحة المعالم. كما فاقمت الأزمات العالمية، مثل جائحة كوفيد-19 وانخفاض أسعار النفط في عدة مراحل، من هشاشة الاقتصاد العراقي، وكشفت عن الحاجة الماسة لإعادة هيكلة المنظومة الاقتصادية بشكل جذري.

أهمية البحث: تكمن أهمية هذا البحث في كونه يسعى إلى ربط التحليل الاقتصادي بالبعد الاستراتيجي، من خلال تقديم مقترحات عملية قابلة للتطبيق مستوحاة من تجارب دولية ناجحة، وذلك بما يتناسب مع السياق العراقي وظروفه السياسية والاجتماعية والاقتصادية. ويأمل الباحث أن يُسهم هذا العمل في إثراء النقاش الوطني حول مستقبل الاقتصاد العراقي، وأن يكون مرجعاً لصناع القرار والمهتمين بالشأن الاقتصادي والتنمية المستدامة

مشكلة البحث: ما هي الاستراتيجية المثلى التي يمكن اعتمادها لإصلاح الاقتصاد العراقي وبنائه على أسس مستدامة ومتنوعة تقلل من اعتماده على النفط وتعزز من دوره في تحقيق التنمية الشاملة؟

هدف البحث: يهدف هذا البحث إلى:

1. تحليل واقع الاقتصاد العراقي الراهن وتقديم رؤية استراتيجية متكاملة للإصلاح الاقتصادي.
2. تقديم مقترحات استراتيجية عملية للإصلاح تستند إلى التجارب الدولية الناجحة.
3. اقتراح أطر مؤسسية وتشريعية تُمكّن من تنفيذ إصلاح اقتصادي مستدام.

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها: إن بناء استراتيجية إصلاح اقتصادي شاملة ومتكاملة في العراق، ترتكز على تنويع مصادر الدخل، وتعزيز القطاع الخاص، وتحسين الحوكمة الاقتصادية، من شأنه أن يخفف من الاعتماد المفرط على النفط ويحقق استقراراً وتنمية اقتصادية مستدامة على المدى البعيد.

المحور الأول: واقع الاقتصاد العراقي

أولاً. طبيعة الاقتصاد العراقي: يعد الاقتصاد العراقي من أكثر الاقتصادات الريعية في العالم، إذ يعتمد بشكل شبه كامل على صادرات النفط لتمويل موازنته العامة، إذ تشكل الإيرادات النفطية أكثر من 90% من إيرادات الدولة. وعلى الرغم من غنى العراق بالموارد الطبيعية وتوفر طاقات بشرية كبيرة، إلا أن الأداء الاقتصادي ظل يعاني من اختلالات هيكلية مزمنة، وضعف في التنويع، وتراجع في مستوى الخدمات الأساسية. منذ عام 2003، دخل الاقتصاد العراقي مرحلة جديدة مع تغييرات سياسية عميقة، إلا أن الأوضاع الاقتصادية لم تشهد تحسناً مستداماً، بل تفاقمت التحديات نتيجة الفساد المؤسسي، وسوء إدارة الموارد، والاعتماد المفرط على التوظيف الحكومي، إلى جانب غياب السياسات الاقتصادية الفعالة. كما تعرض الاقتصاد لصدمات متعددة نتيجة الحروب، والأزمات السياسية، وتذبذب أسعار النفط، ما جعله هشاً أمام الأزمات المحلية والدولية. ومع تزايد الحاجة إلى تنمية حقيقية، برزت الدعوات نحو إصلاح اقتصادي شامل يقوم على تنويع مصادر الدخل، وتشجيع الاستثمار، وتعزيز الإنتاج المحلي، وتفعيل دور القطاع الخاص ضمن إطار مؤسسي وتشريعي قوي يضمن الاستقرار والعدالة والنمو المستدام. (الخفاجي، 2017: 24)

1. التحول من نظام التخطيط المركزي الى نظام اقتصاد السوق: في ابجديات الاقتصاد يستلزم التحول من نظام اقتصادي إلى نظام اقتصادي آخر المرور بمرحلة انتقالية يتم خلالها تهيئة مستلزمات الشروع بالنظام الجديد، ليكون الاقتصاد على استعداد تام لتقبل الوضع الجديد، غير إن ما حدث في العراق كان مخالفاً لكل الابجديات والقوانين إذ تم التحول بطريقة مفاجئة اصطلح على تسميتها ب(العلاج بالصدمة)، فما بين ليلة وضحاها انتقل العراق من نظام التخطيط المركزي القائم على هيمنة القطاع العام الى نظام اقتصاد السوق، لتبدأ مرحلة جديدة في تاريخ العراق الاقتصادي أخذت تمارس أثرها على مستقبل العراق برمته، أفرز هذا التحول واقعاً اقتصادياً مأساوياً إذ فتح الباب واسعاً أمام دخول السلع والبضائع الأجنبية بشكل مفرط لتقضي بدورها على أي منتج محلي، وليتحول البلد إلى اعتمادية كاملة على الخارج في تغطية مستلزماته المختلفة (النجفي، 2009: 34).

وأدت سياسة الباب المفتوح إلى تحمل الاقتصاد العراقي الكثير من الخسائر، فضلاً عن دخول السلع دون مطابقتها للمواصفات النوعية أصبح العراق سوقاً لتصريف واستهلاك السلع الرديئة، كما أدت تلك السياسة إلى خروج كبير للعملات الأجنبية لاستيراد السلع الاستهلاكية دون أنّ توجه في استيراد السلع الرأسمالية بما يحقق اضافات جديدة في الطاقات الإنتاجية. عرف الاقتصاد العراقي، واقعا مختلاً قاد إلى تشوهات خطيرة ولا زال هذا الواقع قائما حتى اليوم بسبب عدم وضوح الفلسفة الاقتصادية في المرجعيات القانونية والدستورية مما قاد إلى عدم وضوح دور الدولة في سعيها نحو

تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والمستدامة، والإندماج في منظومة الاقتصاد العالمي (الراوي، 2011: 477).

لقد شابت التوجهات الاقتصادية الكثير من الضبابية والفوضى، بالتزامن مع المتغيرات الجديدة بعد عام 2003، وانعكست بوضوح على الواقع الذي ظل يؤكد على دور الدولة الاقتصادي كما هو الحال مع مرحلة ما قبل 2003، إذ بقيت الدولة من الناحية الواقعية تمارس دورها الاقتصادي كالسابق، وحتى مع الاعتراف بأهمية هذا الدور وضرورته في هذه المرحلة، إلا أنّه يجب التأسيس لمرحلة التغيير الاقتصادي الحقيقي في المستقبل. وهذا الدور أصبح يلاقي قبولاً من أطراف سياسية واقتصادية من ناحية، كما إنّه يلاقي رفضاً من أطراف أخرى من ناحية ثانية (شعبان، 2003: 61).

2. **هيكل الاقتصاد العراقي (احادي الجانب):** يعد الاقتصاد العراقي نموذجاً واضحاً للاقتصادات أحادية الجانب، إذ يتسم باعتماده الكبير والمباشر على قطاع صناعة النفط كمصدر رئيس للدخل الوطني. يلعب النفط دوراً حاسماً في صياغة ملامح الاقتصاد العراقي وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية التي تسعى إليها البلاد. وتجدر الإشارة إلى أن العراق يمتلك واحداً من أكبر الاحتياطات العالمية من النفط، مما يجعله من الدول المحورية في هذا المجال. يعتمد النشاط الاقتصادي في العراق بشكل كبير على الإيرادات النفطية، التي تساهم بما يزيد عن نصف الناتج المحلي الإجمالي، فضلا عن سيطرتها الواضحة على القطاع التجاري من خلال هيمنتها على الصادرات. والأهم من ذلك، تشكل عائدات النفط العنصر الأساسي الذي تعتمد عليه الموازنة العامة للدولة في تمويل مشاريعها وتغطية نفقاتها المختلفة، مما يجعلها الركيزة المحورية لاستقرار الاقتصاد وسيره نحو تحقيق التقدم. (الجبوري، 2018: 18) يهيمن القطاع النفطي بشكل واضح على مجمل القطاعات الاقتصادية الأخرى، ودليل ذلك عوائده التي تشكل على ما يزيد على (96.3%) من حصيلة إجمالي عوائد الصادرات، وكذلك نسبة مساهمة هذه العوائد في الناتج المحلي الإجمالي العراقي والتي تفوق ال (70%) منذ عام 2005 ولحد الآن (الراوي، 2011: 475).

ثانياً. أهم مؤشرات الاقتصاد العراقي: بغية الإحاطة بجوانب الاقتصاد العراقي ومحفزاته وكوابحه لابد من تناول أهم مؤشراته الأساسية لتكون بمثابة منطلق البحث لتشخيص مكامن الخلل وتوصيف العلاج له.

1. **الناتج المحلي الإجمالي:** يُعد الناتج المحلي الإجمالي (GDP) من أبرز المؤشرات الاقتصادية التي تعكس الأداء العام للاقتصاد، ويمثل القيمة السوقية الإجمالية للسلع والخدمات المنتجة داخل الدولة خلال فترة زمنية معينة. وفي السياق العراقي، يشكّل الناتج المحلي الإجمالي مقياسًا حاسمًا لفهم بنية الاقتصاد وتحديد مساهمة القطاعات المختلفة فيه، خاصةً في ظل هيمنة قطاع النفط على الاقتصاد الوطني. شهد الناتج المحلي الإجمالي في العراق تقلبات حادة خلال العقود الماضية نتيجة لعوامل داخلية وخارجية، من أبرزها الحروب، عدم الاستقرار السياسي، تقلبات أسعار النفط، وجائحة كوفيد-19. ويعتمد الناتج المحلي بشكل كبير على العائدات النفطية، إذ تساهم صناعة النفط بنسبة تتجاوز 50% من الناتج المحلي في بعض السنوات، بينما تسجل مساهمة القطاعات الأخرى كالصناعة والزراعة والخدمات نسبًا متواضعة. تعكس هذه الهيمنة النفطية هشاشة القاعدة الإنتاجية، وتُظهر ضعف التنويع الاقتصادي، مما يجعل الناتج المحلي الإجمالي عرضة للصدمات العالمية، ويؤثر سلبًا على فرص النمو المستدام. لذلك، فأن تحليل بنية الناتج المحلي العراقي وتطوره عبر السنوات يُعد خطوة أساسية لفهم طبيعة التحديات الاقتصادية التي يواجهها العراق، والانطلاق نحو بناء استراتيجية

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 22, No. 73, Part (2): 600-618
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.22.73.2.27

إصلاح تضمن توازناً أكبر بين القطاعات وتعزز مناعته أمام الأزمات. (كاظم، 2019: 277). من الجدول رقم (1) يؤشر انخفاض في نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي -1,8 وكذلك عام 2016 ومرد ذلك إلى الانخفاض الحاد في أسعار النفط ودخول عصابات داعش الإرهابي، إذ انخفضت إلى 30 دولار للبرميل، هذا الانخفاض في القيمة الفعلية للناتج المحلي الاجمالي انعكس سلباً على دخل الفرد وتجسد في انخفاضه مع الارتفاع المستمر في معدلات النمو السكاني.

جدول (1): الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي مليار دولار	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي دولار	نسبة النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي
2004	36.6	1391	
2006	65.1	2350	6.2
2008	131.6	4513	9.8
2010	135.5	4487	5.9
2012	212	6650	2.7
2014	223	6420	1.8-
2016	172.2	4940	5.3-
2018	231	6086	4
2020	276	6922	1.6
2021	207.1	4900	2.8
2022	264.2	6100	7.0
2023	254.6	5700	3.6-

المصدر: وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية لسنوات مختلفة.

2. **البطالة**: تكاد تكون البطالة هي العامل المستهدف بالدرجة الأساس في كل عملية التنمية التي يشهدها العراق، فهذه المشكلة هي مصدر آلام كثيرة للبلد وعامل عدم استقرار منذ مدة غير قصيرة، وهي جزء من تركة الماضي نتيجة للسياسات غير المتوازنة للنظام السابق التي تمثلت شن الحروب وتبديد موارد الدولة وسوء الإدارة والحصار الدولي، هذه العوامل أسهمت في خلق حالة مروعة من البطالة، فمعدل البطالة اعتماداً على إحصائيات وزارة التخطيط يبين أن نسبة البطالة ليست أقل من 17%، وهي أرقام مروعة بنسبة لبلد يحتوي احتياطي نفطي كبير ولديه موارد طبيعية هائلة ويفترض به أن يكون أحد الدول المتقدمة في العالم الثالث (فرحان، 2015: 140).

ومما يؤشر هنا أن هناك تناقض في مسألة التوظيف فعلى الرغم من ارتفاع معدلات البطالة، الا ان العراق يعاني تخمة في اعداد الموظفين التي كانت حتى وقت قريب تشكل ما يقارب أربع ملايين موظف وجاءت موجة تعيين حملة الشهادات العليا والأوائل الأخيرة لتضيف زخماً لأعداد الموظفين، والمشكلة هنا تكمن في كون غالبية هؤلاء الموظفين غير منتجين يدخلون ضمن ما يسمى بالبطالة المقنعة، لذا تكون مشكلة الاقتصاد العراقي عميقة، فمن باب أولى التركيز على الصناعة والزراعة في خلق الوظائف لتزداد معها الإنتاجية، فمن غير المنطقي أن يتم استيعاب جميع العاطلين ضمن القطاع العام ونحن في بلد يتبنى نظاماً رأسمالياً.

3. **التضخم**: استمرت معدلات التضخم مستقرة نسبيا من بعد عام 2008 إلى أن تم طرح مشروع قانون

الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنة المالية 2021 الصادرة من الأمانة العامة لمجلس الوزراء، قرار 233 بتاريخ 21-12-2020 باعتماد أساس سعر صرف (1450)دينار لكل دولار، مما أدى إلى ارتفاع أسعار صرف الدولار في كانون الأول عام 2020 إلى (1342) بعد أن كان (1249) في شهر تشرين الثاني، مما سبب ارتفاع في معدل التضخم الشهري في كانون الاول عن تشرين الثاني قدره(3.3) ومن ثم ارتفاع سنوي قدره(0.6)عن عام 2019، كما مبين في الجدول رقم (2).

جدول (2): معدلات التضخم في العراق للمدة 2010-2023

السنوات	الرقم القياسي للأسعار بأساس 2007	معدل التضخم%
2010	125.1	2.5
2011	132.1	6.5
2012	140.1	6.1
2013	142.7	1.9
2014	145.9	2.2
2015	148.0	1.4
2016	148.1	0.1
2017	148.4	0.2
2018	149.0	0.4
2019	148.7	0.2-
2020	149.6	0.6
2021	193.5	6.0
2022	203.7	5.3
2023	212.6	4.4

المصدر: البنك المركزي العراق (2010-2023) النشرة الاحصائية السنوية. بغداد: دائرة الاحصاء والأبحاث، سنوات متفرقة.

4. **ميزان المدفوعات**: قراءة ممعنة لميزان المدفوعات تظهر بوضوح هيمنة الصادرات النفطية على النشاط التصديري، فقد تجاوزت الصادرات النفطية 98% من مجموع الصادرات، وتراوحت باقي الصادرات بين 1% و2% من مجموع الصادرات مما يعني غياب شبه كامل لهذا النشاط، وبالمقابل تركز الاستيراد على السلع الاستهلاكية وغياب السلع الإنتاجية ومستلزمات الإنتاج، ويؤشر ذلك غياب الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر في العراق فلم يؤشر تدفقا داخلا ولا رصيدا متراكما للاستثمار الأجنبي المباشر (كامل، 2019: 279). إن نقص الموارد المالية اللازمة لتمويل مختلف قطاعات الاقتصاد في العراق، باستثناء النفط، أدى إلى ربط جميع الأنشطة والفعاليات الاقتصادية في البلاد بشكل مباشر بأسعار هذا المورد الاستراتيجي. وبما أن أسعار النفط تخضع لمتغيرات السوق وتقلباتها اليومية، بل وقد تمتد تلك التقلبات لتشمل تغيرات سنوية أو دورات اقتصادية أطول، فأن ذلك يترتب عليه تذبذب مستمر في الإيرادات النفطية على مختلف الآجال الزمنية، سواء كانت قصيرة أو متوسطة أو طويلة الأمد. هذا الوضع يضع العراق أمام إحدى سيناريوهين رئيسين. يتمثل السيناريو

الأول في مواجهة إيرادات غير مستقرة ترتبط بالتزامات مالية ثابتة ومتكررة، مما يؤدي في النهاية إلى عجز في الموازنة العامة. أما السيناريو الثاني، فهو تراكم العجز بمرور الوقت، مما يفضي إلى أزمة سيولة حادة تعيق قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها ومستحقاتها المالية بشكل دوري، سواء كان ذلك يومياً أو شهرياً أو سنوياً (صالح، 2016: 139). أن الوقوف على حقيقة ميزان المدفوعات العراقي يظهر أمرا بالغ الخطورة مضمونه الاعتماد كليًا على الإيرادات النفطية، وإن النمو في الناتج المحلي الإجمالي المشار إليه يمثل نموا في الإيرادات النفطية، وتكمن وراء ذلك دلالات اقتصادية عميقة أهمها إن الاقتصاد العراقي بات دالة لسوق النفط، وهذا ما انعكس فعلا منذ منتصف 2014 حالما انخفضت أسعار النفط عندها دخل العراق في نفق الأزمة المالية. كما في الجدول رقم (3).

جدول (3): مؤشرات ميزان المدفوعات العراقي 2013 – 2023

السنة	الميزان التجاري	الصادرات	الواردات
2013	9,9	38,3	28,4-
2014	11,2	40,6	29,4 -
2015	0,1	31,1	31,5-
2016	0,3-	30,4	29,0-
2017	0,8-	32,8	30,5-
2018	1,3	32,6	28,8-
2019	2,2	29,7	27,3-
2020	2,8	28,9	25,9-
2021	15.2	65.1	24,8-
2022	34.6	92.4	57.8
2023	25.0	85.0	60.0

المصدر: تقارير صندوق النقد الدولي لسنوات متعددة.

المحور الثاني: التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي

يتناول هذا المحور بالدراسة والتحليل المعوقات التي أسهمت ولازالت في تخلف الاقتصاد العراقي. وسيتم تقسيمها على كوابح سياسية (كالفساد الإداري والمالي والمحاصصة) وكوابح اقتصادية (كالطابع الريعي والمديونية الخارجية وتخلف القطاعات الانتاجية وغيرها).

اولاً. التحديات السياسية: نظرا لشدة الترابط بين الاقتصاد والسياسة والتي تصل في كثير من الأحيان لدرجة يصعب وضع حد فاصل بينهما، فأن أحدهما يؤثر ويتأثر بالآخر، لذا تمارس العوامل السياسية أثرها في الاقتصاد، ويتجلى ذلك من خلال نقاط عدة نذكر منها:

1. **الوضع الأمني:** للوهلة الأولى قد يبدو لغير المختصين صعوبة اجراء ترابط بين الجوانب الأمنية والاقتصادية، إلا أن الواقع يشير الى حساسية العوامل الاقتصادية إزاء الوضع الأمني، وهو ما أصطلح على تسميته بالخطر السياسي.

إن للأوضاع الأمنية السيئة تأثير شامل على جميع قطاعات الاقتصاد، بدءًا من الاستثمار والإنتاج وصولاً إلى النمو الاقتصادي ومستويات الفقر والبطالة، لقد أدت حالة عدم الاستقرار الأمني إلى اضطراب كبير في بنية الاقتصاد العراقي وتأثير سلبي على قطاع الاستثمار، فالاستثمار الأجنبي

المباشر قل بشكل كبير نظرًا للمخاطر الأمنية المرتفعة، وهو ما أدى إلى نقص التمويل والتكنولوجيا والخبرة اللازمة لتطوير الصناعات والبنى التحتية في البلاد. وتقلص الاستثمار بدوره يؤثر على قدرة الاقتصاد العراقي على تحقيق النمو المستدام وتوفير فرص العمل (حسان، 2012: 71).

بالمحصلة يقود تردي الأوضاع الأمنية إلى ضعف الاستثمار والذي بدوره ينتقل بسرعة إلى القطاع الإنتاجي ومن ثم إلى نقص التمويل والتكنولوجيا والخبرة اللازمة لتطوير الصناعات والبنى التحتية في البلاد. قلة الاستثمار تعني نقص الرأسمال المتاح والموارد اللازمة لزيادة الإنتاجية وتحديث التكنولوجيا، ومن ثم يقتصر النمو الاقتصادي على نسق بطيء، وهذا من شأنه أن يؤثر على قدرة العراق على تحقيق الاكتفاء الذاتي في الصناعات المختلفة ويجبره على الاعتماد على واردات السلع والخدمات.

بشكل عام، يمكن القول إن تدهور الأوضاع الأمنية للبلد، يؤثر بشكل شامل على جميع قطاعات الاقتصاد في العراق، وتحد من إمكانية تحقيق النمو المستدام وتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين. العمل على تعزيز الأمن والاستقرار يعد أمرًا حاسمًا لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العراق.

2. **المحاصصة**: تعتبر المحاصصة السياسية واحدة من التحديات الرئيسية التي تواجه تقدم الاقتصاد في العديد من الدول، وتنشأ المحاصصة السياسية عندما تستغل الأحزاب السياسية مقدرات الحكومة والمؤسسات العامة لتعزيز مصالحها السياسية والشخصية، وهو أمر يتعارض مع مبادئ الشفافية والعدل والكفاءة الإدارية.

تؤدي المحاصصة السياسية إلى توجيه الموارد العامة والفرص الاقتصادية نحو أعضاء الحزب أو مؤيديهم، بغض النظر عن مهاراتهم أو كفاءتهم الفعلية، إذ يتم تعيين الأشخاص في المناصب الحكومية والوظائف العامة بناءً على انتمائهم السياسي، وهذا يعرقل وجود فرص متكافئة للأفراد المهرة والكفء في المجتمع (حسين، 2019: 378).

وتنتج المحاصصة السياسية أيضًا تأثيرًا سلبيًا على المؤسسات الاقتصادية، إذ يتم تعيين قادة الشركات الحكومية والهيئات الاقتصادية بناءً على الانتماء السياسي، دون النظر إلى خبرتهم أو كفاءتهم في إدارة الشؤون الاقتصادية. هذا يؤدي إلى تشوه السوق وتضييق المنافسة، مما يعطل الابتكار ويقلل من الاستثمارات وفرص النمو الاقتصادي. وهذا ما نلمسه في الحالة العراقية من غلبة المحاصصة على الكفاءة، فغالباً ما يتم انتداب اشخاص بحكم انتمائهم الحزبي والطائفي والمناطقي لمناصب عليا.

علاوة على ذلك، قاد التحكم السياسي في مقدرات الحكومة إلى ضعف نظام المساءلة والشفافية، فعندما يكون الحزب الحاكم هو المسؤول عن توزيع الموارد، فأنه يمكنه استخدام هذه القوة لتعزيز مواقفه السياسية وإخضاع المعارضة، وهذا يؤثر سلبًا على الديمقراطية ويعوق التقدم الاقتصادي (محمد، 2013: 27).

لحل هذه المشكلة، يجب تعزيز الحوكمة وتعزيز مبادئ الشفافية والعدالة في إدارة الدولة العراقية، إذ يجب أن تعتمد التعيينات الحكومية على المؤهلات والكفاءة والخبرة، ويجب أن يتم تعزيز ثقافة الشفافية والمساءلة في جميع مستويات الحكومة، وينبغي أيضًا تعزيز العمل الحقوقي والمدني لمراقبة الحكومة والتأكد من أن الموارد العامة تستخدم بطريقة تعزز التنمية الاقتصادية الشاملة.

3. **الفساد**: يعد الفساد الاداري من أخطر الآفات التي شهدتها دول عدة ومنها الدول النامية وانعكست

بآثارها على المستويين الاقتصادي والاجتماعي والعراق أحد هذه الدول التي عانت من فساد مالي واداري طوال عقود عدة وانعكس سلباً على مجالات الحياة كافة.

إن تفشي الفساد المالي والإداري في العراق أثر سلبًا كبيرًا على البلاد وعلى الاقتصاد العراقي بشكل خاص، ليقود إلى استنزاف معظم الموارد المالية التي كان بإمكانها استخدامها في إعادة بناء الاقتصاد والبنى التحتية التي دمرتها الحرب الأخيرة، وكذلك في خلق فرص عمل واسعة. ويقع العراق ضمن الدول الأكثر فساداً في العالم وفقاً لمؤشر مدركات الفساد العالمي، إذ احتلّ المرتبة 157من بين 180 بلداً، بـ 23 نقطة كمعدل حافظ عليه العراق من العام 2017، في التقرير الصادر عن منظّمة الشفافية الدولية عام 2022 (الزيادي، 2023: 56).

وتشير الدراسات في هذا المجال إلى أن للفساد تأثيرًا سلبيًا كبيرًا على النمو الاقتصادي، إذ يؤدي الفساد إلى تشويه المنافسة العادلة وتعطيل الاستثمارات وزيادة تكاليف المشاريع. يعمل الفساد على تحويل الموارد الاقتصادية من الأغراض العامة إلى جيوب الأفراد الفاسدين، مما يؤثر سلبًا على التنمية الاقتصادية ويؤدي إلى تفاقم الفقر وعدم المساواة.

فضلا عن ذلك، يتسبب الفساد في تراجع الثقة بين الحكومة والمواطنين ويزيد من الاحتجاجات والاضطرابات الاجتماعية. يتأثر الاستقرار السياسي والاقتصادي للبلاد بشكل سلبي، مما يعيق جهود الإصلاح والتنمية.

ثانياً. المحددات الاقتصادية: كذلك تمارس المعوقات الاقتصادية دورها في لجم الشروع بالإصلاح الاقتصادي، فعلى الرغم من سعي الحكومات المتعاقبة على تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي إلا أنها غالباً ما كانت تصطدم بالواقع. وهنا سنستعرض اهم المعوقات الاقتصادية التي تحول دون الارتقاء بالواقع الاقتصادي وتطويره.

ثالثاً. التحديات الاقتصادية:

1. **الطابع الريعي**: يُعد الطابع الريعي ظاهرة اقتصادية وسياسية تتمثل في اعتماد الدولة على موارد طبيعية غنية كمصدر أساسي للإيرادات، وعلى الأخص في الحالات التي تتركز فيها تلك الإيرادات في قطاع واحد أو عدد قليل من القطاعات. وقد أثر هذا النمط الاقتصادي على العديد من الدول حول العالم، بما في ذلك العراق، إذ أدى إلى تحديات ومشكلات تنمية تؤثر سلباً على جهود الاصلاح الاقتصادي (الراوي، 2011: 477).

يعد القطاع النفطي في العراق مصدراً رئيساً للإيرادات الوطنية. تمثل مبيعات النفط نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي، مما يجعل الاقتصاد العراقي عُرضة لتقلبات أسعار النفط العالمية. هذا الاعتماد الكبير على النفط يجعل الاقتصاد عرضة للصدمات الخارجية ويجعل من الصعب تحقيق استقرار اقتصادي دائم. (الجبوري، 2018: 20)

2. **المديونية الخارجية**: كمعظم الدول، اضطر العراق إلى اللجوء إلى الدين الخارجي للتخفيف من آثار الصدمات الاقتصادية التي تأتي نتيجة الأحداث السلبية. تعرض العراق لضربات عدة أثّرت بشكل كبير على وضعه الاقتصادي، ومن بين هذه الضربات الانهيار الحاد في أسعار النفط والتأثير المدمر الذي نتج عنه على الاقتصاد. هذا إلى جانب التحديات التي تسببت بها النزاعات الداخلية والخارجية والتي أثّرت بشكل سلبي على الأداء الاقتصادي (مرزوك، 2021: 11).

تجدر الإشارة إلى أن انهيار أسعار النفط، الذي يعد موردًا رئيسيًا للإيرادات العراقية، أثّر بشدة على اقتصاد البلاد. هذا الانخفاض الكبير في إيرادات النفط أدى إلى زيادة العجز في الموازنة

الاتحادية، نتيجة ارتفاع النفقات المتعلقة بالتحديات المتزايدة التي واجهتها البلاد، والتي نجمت بشكل كبير عن سلسلة من النزاعات والحروب.

تعد معضلة ديون العراق الخارجية من أخطر المشاكل التي يواجهها الاقتصاد العراقي بعد الأمن في المرحلة الحالية، فضلا عن كونها معضلة اقتصادية وسياسية جديدة على واقع الدولة العراقية الحديثة، وإن أعباء خدمة هذه المديونية سيكون مرتفعا هو الآخر، وهذه الأعباء تتمثل بالفوائد المدفوعة على الديون وأقساط تسديد الدين، وهي تركة ثقيلة تمثل الوجه الأكثر عتمة في الاقتصاد العراقي، فهي تعني اقتطاع نسبه من إيرادات الدولة التي كان من المفترض توجيهها نحو التنمية البشرية (الكناني، 2012: 311)، وقد أسهمت المديونية الخارجية ودفع التعويضات وخاصة التعويضات التي طالبت بها الكويت والبالغة 178 مليار بعد احتلالها عام 1990 بتباطؤ الجهود التنموية في مختلف الأنشطة الاقتصادية وأضعفت قدرة الاقتصاد العراقي من تحقيق معدلات نمو مرتفعة.

3. **هيمنة المؤسسات المالية الدولية**: كان انشاء المؤسسات المالية الدولية المتمثلة بصندوق النقد والبنك الدوليين فضلاً عن منظمة التجارة العالمية، ايذاناً ببدء مرحلة اقتصادية جديدة، حجر الزاوية فيها هي الولايات المتحدة الامريكية، التي أخذت على عاتقها الترويج لنظامها الرأسمالي بالترغيب تارة بالترهيب تارة أخرى، جاعلة من هذه المؤسسات اداتها الاقتصادية الجديدة في الهيمنة (المعموري، 2012: 65).

وقدر تعلق الأمر بموضوع دراستنا عملت هذه المؤسسات بعد عام 2003 على استدراج صانع القرار العراقي آنذاك بضرورة تبني خيار الإصلاح الاقتصادي، وهذا ما تحقق عام 2004، حين رفع العراق شعار الإصلاح الاقتصادي، في ظل العجز في ميزان مدفوعاته ليتم اللجوء إلى المؤسسات المالية التي تتولى بدورها توجيه الاقتصاد العراقي لمعالجة هذه الاختلال، وفقا لجملة من الإجراءات التي شكلت لاحقاً عامل ضرر للاقتصاد العراقي، من خلال ما تفرضه لقاء الاقتراض منها من مشروطية اصطلح على تسميتها وصفة الصندوق، تتلخص في تبني النظام الرأسمالي وتحرير التجارة الخارجية وفتح الأسواق وإلغاء الدعم الحكومي. وأثبت الواقع أن هذه الشروط أسهمت في تعميق أزمة الاقتصاد العراقي، كونها لم تراعي خصوصية الحالة العراقية، إذ قاد فتح الأسواق الى القضاء السلع المحلية في مقابل السلع المستوردة التي باتت تخترق الحدود بسهولة ويسر، أيضا أثر الغاء الدعم الحكومي على الطبقات الاجتماعية الفقيرة.

4. **اختلال هيكل الموازنة**: كانت ولا زالت الموازنة العامة للعراق تعاني من خلل واضح في هيكلها نتيجة لارتفاع مستوى العجز الناتج عن زيادة النفقات العامة على الايرادات العامة، ويعود السبب في ذلك إلى الاعتماد على عوائد النفط وعدم تنويع مصادر الايرادات العامة الأخرى، كالضرائب، وعدم تفعيل دور القطاعات الاقتصادية الأخرى للمساهمة في زيادة الايرادات العامة الاتحادية وتلافي العجز الحاصل فيها (كاظم، 2019: 278).

تتسم الموازنة العامة للعراق بأنها ذات طابع استهلاكي بسبب المبالغة في التخصيصات الجارية (الاستهلاكية) والتشغيلية واستمرار النفقات التحويلية المتمثلة بالبطاقة التموينية وأنواع الدعم الاخرى وترهل في الجهاز الحكومي، فهناك فرق شاسع بين النفقات التشغيلية للموازنة مقارنة بالنفقات الاستثمارية، ويتجلى ذلك من خلال الاطلاع على معدلات الانفاق في الموازنات السابقة، إذ

كانت نسبة النفقات التشغيلية تقترب من 80% في حين كانت نسبة النفقات الاستثماري تلامس ال 20% وهذا بحد ذاته مؤشر على وجود خلل مستديم في جوهر الموازنة يستلزم التصحيح.

لقد شهد الاقتصاد العراقي عام 2015 أزمة مالية واضحة تمثلت في العجز الكبير في الموازنة العامة الاتحادية، نتيجة تعرض الاقتصاد العراقي لصدمتين رئيستين: **الأولى** كانت جراء هبوط أسعار النفط في الأسواق العالمية إلى ما دون 50 دولارًا للبرميل الواحد منذ يونيو 2014هذا الهبوط الحاد في أسعار النفط أثر بشكل كبير على إيرادات العراق المعتمدة بشكل كبير على صادرات النفط، مما أدى إلى تقلص إيرادات الموازنة.

فضلا عن ذلك، تزايدت التحديات بسبب ارتفاع تكاليف مكافحة الإرهاب وتأثيرها السلبي على الموازنة، وكذلك النفقات المرتبطة بإيواء ودعم النازحين في مخيمات النزوح وسداد مستحقاتهم. هذه الضغوط الإضافية أضافت عبء إضافيًا على الموارد الاقتصادية للبلاد (مرزوك، 2021: 14). وتزايدت الأعباء المالية مع قرار تحويل رواتب منتسبي شركات التمويل الذاتي إلى التمويل المركزي، فضلا عن ارتفاع نفقات إعادة إعمار المناطق المحررة التي تضررت بسبب الأعمال العسكرية، مما زاد من الضغوط على الموازنة العامة للدولة.

وفي الوقت ذاته، كان هناك نقص في الواردات غير النفطية، ونقص في سياسات تنويع مصادر الدخل للعراق، ليقود هذا الاعتماد الشديد على إيرادات النفط إلى جعل الاقتصاد العراقي عُرضة لتقلبات أسعار النفط العالمية، لقد تجلى واضحًا أن الاقتصاد العراقي كان في حاجة إلى تنويع مصادر الدخل، عبر تقليل اعتماديته على النفط، وتحسين إدارة الإيرادات والنفقات للتخفيف من تأثير التقلبات في أسعار النفط على الاقتصاد.

جدول (4): النفقات والايرادات والعجز المخطط في الموازنة العامة للعراق للسنوات (2010-2023) مليار دينار

السنوات	الايرادات العامة	النفقات العامة	الفائض والعجز الفعلي
2010	70178223	846574675	44022
2011	103989088	966627667	3004972
2012	119817223	117122930	1467764
2013	112840075	138424608	5287480-
2015	940483641	11962429	10266726-
2016	81700807	105895772	20157557-
2017	79011421	1006781160	1932058
2018	91643667	1041058183	2569664
2019	1055696870	133107616	4530189
2020	6742522045	148606809	8118158
2021	92500000000	13100000000	27000000-
2022	134500000000	149800000000	7700000
2023	124100000000	164100000000	23100000-

المصدر: وزارة المالية الحسابات الختامية للسنوات (2010-2023).

من الجدول أعلاه يتبين لنا أن أغلب الموازنات لسنوات البحث شهدت فائضاً ماعدا السنوات 2013-2015-2016 شهدت عجزاً بشكل متوالي سببه ازدياد النفقات العامة على الإيرادات العامة.

المحور الثالث: تداعيات ضعف الأداء الاقتصادي

قاد تدهور الأداء الاقتصادي للعراق إلى هزات ارتدادية نتج عنها ضعف البناء الهيكلي للاقتصاد العراقي على الصعد كافة: السياسية (تزايد الاحتجاجات وعدم الاستقرار) والاجتماعية: (تنامي معدلات الفقر والبطالة، والهجرة وضعف الخدمات العامة).

يعتبر الأداء الاقتصادي لأي دولة عنصراً أساسياً في تحديد مسارها السياسي والاجتماعي، إذ يمثل الاقتصاد القاعدة التي يقوم عليها النظام السياسي وتوفير الخدمات الاجتماعية. وفيما يخص العراق، فقد شهد اقتصاده تحديات هائلة بفعل النزاعات الداخلية والخارجية وضعف البنية التحتية الاقتصادية، مما أثر بشكل كبير على الوضع السياسي والاجتماعي داخل البلاد (Johnson, 2018: 189-205).

اولاً. التداعيات على الوضع السياسي: تتزايد حساسية الجوانب السياسية بشكل فاعل إزاء التداعيات الاقتصادية، وذلك لشدة التقارب بين السياسة والاقتصاد والتي تصل في كثير من الأحيان لدرجة يصعب الفصل بينهما.

1. **تزايد الاحتجاجات وعدم الاستقرار:** تؤكد تجارب التاريخ أن محركات الثورات والاحتجاجات كانت اقتصادية، للمطالبة بالقضاء على الفقر والتخلف وتحقيق العدالة في توزيع الموارد.

يمكن أن يؤدي ضعف الأداء الاقتصادي إلى تصاعد الاحتجاجات واندلاع حالات من عدم الاستقرار السياسي. فالفقر وارتفاع معدلات البطالة يعززان من مشاعر الاستياء والغضب في الشارع، مما يدفع المواطنين إلى التظاهر والمطالبة بتحسين ظروفهم المعيشية. هذا الوضع يمكن أن يعزز من التوترات السياسية ويؤدي إلى تعقيد عمليات اتخاذ القرار وتشكيل الحكومة. كما حدث في احتجاجات تشرين التي حدثت في مناطق عدة من العراق في الأول من تشرين الأول عام 2019، حين تجمع الآلاف من المحتجين في مختلف مناطق البلاد للتعبير عن غضبهم من ظروف الفقر والبطالة وسوء الخدمات، ومطالبتهم بإصلاحات اقتصادية وسياسية اذ تصاعدت هذه الاحتجاجات إلى حدٍّ أنها أثَّرت على الاستقرار السياسي وأدَّت إلى تعقيد عمليات اتخاذ القرار وتشكيل الحكومة (العلواني، 2020: 79).

إن هذا التجربة تُظهر أهمية الاهتمام بالجوانب الاقتصادية وتحقيق التوازن في توزيع الموارد لتفادي تصاعد الاحتجاجات وتفاقم عدم الاستقرار السياسي. من خلال تحسين الأداء الاقتصادي وخلق فرص العمل، يمكن تلبية تطلعات الشعب وتخفيف الضغوط الاجتماعية.

2. **زيادة في التدخل الخارجي:** إن تزايد الاضطرابات السياسية نتيجة لضعف الأداء الاقتصادي يمكن أن يفتح الباب أمام زيادة التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للعراق. هذا يعني أن دولًا أخرى قد تستغل هذا الوضع لتعزيز تأثيرها ومصالحها في المنطقة من خلال دعم مجموعات سياسية معينة أو توجيه تأثيرها على عمليات اتخاذ القرار الداخلي في العراق.

وفي الأعم الأغلب تكون هذه التدخلات الخارجية ذات طابع سلبي، إذ يمكن أن تزيد من تعقيد الأوضاع السياسية وتفاقم الانقسامات الداخلية. مستخدمة تلك الفرصة لتعزيز مصالحها وزيادة نفوذها من خلال دعم أحزاب أو جماعات معينة تخدم أجندتها، مما يمكن أن يؤدي إلى تصاعد التوترات بين مختلف الفصائل السياسية والمجتمع المحلي (العلواني، 2020: 77).

مثال على ذلك يمكن أن يكون تدخل دول أجنبية في توجيه عمليات انتخابية أو دعم مرشحين محددين في العراق. هذا النوع من التدخلات يمكن أن يؤدي إلى تقويض مشروعية العملية الديمقراطية وإثارة الاحتقان السياسي والاجتماعي. كما قد يؤدي إلى تعميق الانقسامات السياسية وزيادة عدم الاستقرار.

إن تفاقم التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للعراق يمكن أن يزيد من التحديات التي يواجهها البلد، ويجعل عملية تحقيق الاستقرار والتنمية أكثر صعوبة. لهذا، من الضروري أن يعمل العراق على تعزيز سيادته واستقلاليته في صنع القرار، وتحقيق توازن داخلي يخدم مصالح جميع الفصائل والمواطنين.

ثانياً. التداعيات على الوضع الاجتماعي: على الجانب الآخر يترك تراجع الأداء الاقتصادي آثاراً واضحة على الجانب الاجتماعي ايضاً كنتيجة لدرجة تأثر الجوانب الاجتماعية بالعوامل الاقتصادية.

1. **تنامي معدلات الفقر والبطالة:** يشير المعنى الاقتصادي الضيق إلى أن البطالة الناتجة عن حالة الركود الاقتصادي تؤدي إلى الفقر، وهذا الأخير وفق مفهوم التنمية البشرية (الحرمان من القدرات البشرية) يؤدي بالتأكيد إلى تفاقم البطالة، وعليه فأن هناك ترابطاً واضحاً بين البطالة والفقر، وتشكل العلاقة بينهما تحديا كبيرا لعملية التنمية في العراق، في ظل اقتصاد ريعي أحادي الجانب يتمحور حول استغلال النفط، واختلالات هيكلية فأقمت تلك المشاكل، وخصائص تتعلق بقوة العمل التي ترتفع بها نسبة الشباب، مفتقرة للتدريب والتأهيل بما يتلاءم واحتياجات سوق العمل (شندي، 2015: 55).

إن ضعف الأداء الاقتصادي يؤدي إلى تفاقم مشكلة الفقر وزيادة معدلات البطالة، كما إن البطالة ينتج عنها عدم القدرة على توفير احتياجات الحياة الأساسية يمكن أن تؤثر سلباً على الصحة النفسية للفرد وتزيد من الاحتقان الاجتماعي (Brown. 2019: 89-107).

2. **الهجرة وضعف الخدمات العامة:** مع استمرار تفاقم الأوضاع الاقتصادية، قد يلجأ المواطنون إلى الهجرة بحثاً عن فرص عمل وحياة أفضل. هذا من شأنه أن يؤدي إلى فقدان الكفاءات والمهارات من البلاد، مما يزيد من التحديات التي تواجهها الحكومة في توفير الخدمات العامة للمواطنين. إن الارتباط بين الهجرة وضعف الخدمات العامة في العراق يستند الى علاقة تتجلى في تأثير الأداء الاقتصادي الهش على الهجرة وجودة الخدمات العامة، إذ يُعَدُّ الأداء الاقتصادي للبلد عاملًا محوريًا يحدد نطاق وكفاية الخدمات العامة التي تُقَدَّم للمواطنين، وعلى الجانب الآخر يؤثر التدهور في جودة الخدمات العامة على قرار الأفراد بالهجرة، وفيما يخص الأداء الاقتصادي، فهو يتأثر بالعديد من العوامل مثل معدلات النمو الاقتصادي، مستوى الاستثمار، وحجم الإيرادات الحكومية، مما يؤدي إلى تقليل إمكانية الحكومة في توفير التمويل اللازم لتقديم الخدمات العامة بجودة وكمية كافية، كذلك فأن تقليل الاستثمارات والإيرادات يتسبب في تقليص ميزانية الدولة، مما يُقيد قدرتها على تخصيص الموارد اللازمة لتقديم الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم والبنية التحتية (الشناوي، 2021: 66).

ومن جهة أخرى، يُؤثر ضعف الخدمات العامة على مستوى الحياة وجودة العيش للمواطنين. عندما تفتقر الخدمات العامة إلى التمويل والإدارة الفعّالة، تنخفض مستوى الخدمات المقدمة، مما يؤثر سلبًا على جودة حياة الناس. فالنقص في الرعاية الصحية، على سبيل المثال، يزيد من انتشار الأمراض ويعرض الأفراد لمخاطر صحية أكبر، وتدني مستوى التعليم يحد من فرص الحصول على فرص عمل جيدة، مما يجعل الهجرة أمرًا جذابًا للباحثين عن فرص أفضل. ومن ثم تكون الهجرة نتيجة متوقعة لهذا الوضع، إذ يشجع ضعف الخدمات العامة وتراجع الفرص الاقتصادية المحلية

الأفراد على البحث عن حياة أفضل في بلدان أخرى. هذا التوجه يُعزز الهجرة ويؤدي إلى تفاقم التحديات التي تواجهها الحكومة في تقديم الخدمات العامة والحفاظ على السكان في البلاد (صالح، 2016: 190)

لذا يمكن القول إن ضعف الأداء الاقتصادي للعراق يُعَدُّ السبب الرئيس وراء ارتباط الهجرة وضعف الخدمات العامة، إذ يتبادل هذان العاملان التأثير بشكل متبادل ويُشكِّلان دورة تؤثر على حالة البلاد ومستقبلها (الشناوي، 2021: 68).

مما تقدم تُظهر التحليلات الأكاديمية أن ضعف الأداء الاقتصادي في العراق يترتب عليه تداعيات سلبية على الصعيدين السياسي والاجتماعي. من المهم أن يتم التركيز على تحسين الأداء الاقتصادي من خلال إصلاحات هيكلية وتعزيز الاستثمارات وتنويع مصادر الدخل. يجب أن تكون السياسات الحكومية مبنية على أسس علمية واقتصادية قائمة على تحقيق التوازن بين الاقتصاد والمجتمع من أجل تحقيق استقرار سياسي واجتماعي دائم.

المحور الرابع: سبل الارتقاء بالواقع الاقتصادي

يعمد هذا المحور على تقديم رؤية استراتيجية تستهدف النهوض بواقع الاقتصاد العراقي للخروج من حلقة العجز المزمن في ميزان المدفوعات والمضي قدما صوب تحقيق التنويع الاقتصادي.

من خلال ما تم ذكره من استعراض لواقع الاقتصاد العراقي مرورا بمؤشرات الاقتصاد ثم المعوقات التي تعترض عمل الاقتصاد العراقي وصولاً إلى التداعيات المحتملة لتراجع الأداء الاقتصادي على الصعيد السياسي والاجتماعي، يكون من الضرورة بمكان تقديم تصور عن الحلول المفترضة لتحقيق الإصلاح الاقتصادي المنشود.

وقد تم تقسيم تلك الحلول على قسمين أولهما مرتبط بتحقيق التنويع لمصادر الدخل وتقليل الاعتمادية على النفط، وكان الثاني مرتبط بتحقيق الإصلاح النقدي والمالي ومكافحة الفساد.

أولاً. تنويع مصادر الدخل وتعزيز التنمية المستدامة: كما أسلفنا فان اعتمادية العراق على القطاع النفطي واغفال بقية القطاعات قاد إلى ارتهان هذا القطاع بالأسعار العالمية للنفط وانعكاس تذبذب أسعارها على الاقتصاد العراقي، لذا فأن تنويع مصادر الدخل يعني تطوير قطاعات اقتصادية متعددة تسهم في توليد الدخل والوظائف، يمكن أن يشمل ذلك تعزيز الصناعات التحويلية والزراعية، وتطوير قطاعات الخدمات مثل التكنولوجيا والسياحة، وتعزيز التجارة الدولية لتنويع قواعد العملاء والأسواق. وكما يأتي: (شاكر، 2022: 264).

1. **تطوير قطاعات الاقتصاد المتعددة:**

أ. تعزيز دور قطاعات الصناعة، والزراعة، والسياحة، والتكنولوجيا في الاقتصاد العراقي من خلال توفير تسهيلات وتحفيزات للمستثمرين.

ب.تشجيع التكنولوجيا والابتكار في مختلف القطاعات من خلال توفير بيئة مناسبة لنمو الشركات الناشئة والابتكار.

2. **تطوير البنية التحتية:** تعد البنية التحتية هي الأساس المادي لتحقيق الانطلاقة الفعلية للاقتصاد، من خلال:

أ. الاستثمار في مشاريع البنية التحتية الحيوية مثل النقل والطاقة والماء لتعزيز القدرة على الإنتاج وجذب الاستثمارات.

ب.تحسين البنية التحتية الرقمية لتعزيز الوصول إلى الخدمات الرقمية وتقنيات التواصل.

3. **تعزيز التعليم والتدريب** من خلال:

أ. تطوير مناهج تعليمية تتوافق مع احتياجات سوق العمل وتوفير تدريب مهني متخصص للشباب.

ب.إطلاق مبادرات لتعزيز التعليم والتدريب في مجالات التكنولوجيا والابتكار.

ثانياً. إصلاح النظام المالي والنقدي وتعزيز الشفافية ومكافحة الفساد: يمثل اصلاح النظام المالي والنقدي ومعالجة الفساد أهم المرتكزات الأساسية لتحقيق التنمية من خلال تحسين وتطوير البنية المؤسسية للقطاع المالي والنقدي، وكذلك تعزيز ثقافة الشفافية والمساءلة في جميع جوانب الحكومة والقطاع العام. ويتم ذلك من خلال آلية عمل متكامل تستهدف القطاعات كافة المالية والنقدية وكما مبين في ادناه (مهيدي، 2022: 6):

1. **إصلاح القطاع المصرفي:** من خلال العمل على تطوير وتحديث التشريعات واللوائح المصرفية وتعزيز الشفافية وتحسين التنظيم والرقابة. وكما يأتي:

أ. تعزيز الشفافية والرقابة على القطاع المصرفي لضمان تقديم خدمات مالية آمنة وفعالة.

ب.تعزيز البنوك الصغيرة والمتوسطة وتشجيعها على دعم ريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة.

2. **تحقيق استدامة مالية:** ويستلزم تحقيق هذه الاستدامة الشروع بالآتي:

أ. وضع خطة لإصلاح النفقات العامة وتحقيق التوازن المالي لتجنب تراكم العجز المالي.

ب.تعزيز التجارة الخارجية وتنويع مصادر العائدات الوطنية.

3. **تعزيز النقدية الرقمية وتكنولوجيا المال من خلال:**

أ. تعزيز استخدام التكنولوجيا المالية والدفع الإلكتروني لتحسين الوصول إلى الخدمات المالية.

ب.تطوير إطار قوانين ولوائح تنظم النقدية الرقمية وتحمي حقوق المستهلكين.

4. **اصلاح الموازنة العامة:** بما إن نظام الموازنة في العراق يركز على تحقيق الإيرادات دون أي اعتبار للتخطيط المتوسط وطويل الأجل ولا يتم تقييم عوامل الإنتاجية، ولأجل اصلاح نظام الموازنة يتحتم العمل بالآتي: (عبد الرضا، 2010: 11-12).

أ. انشاء مكتب خاص بالموازنة تتركز مهمته الأساس في توفير المعلومات المتعلقة بالموازنة بشفافية تامة.

ب.منح ديوان الرقابة المالية وكذلك الجهات الرقابية الأخرى، صلاحية مراقبة إيرادات الدولة ونفقاتها.

ج. الغاء أبواب الموازنة التي تعد مثار جدل في أوساط الرأي العام سيما المتعلقة منها بتخصيصات الضيافة والحمايات للمسؤولية التي تعد من أبواب الفساد.

5. **تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد:** من الضروري بلورة آليات جديدة في مكافحة الفساد من خلال العمل بآلية مستحدثه، بالتوازي مع مسار التغيرات السياسية والاقتصادية التي يشهدها العراق لابد أن تنصب الجهود في مجال الاصلاح الاداري ومكافحة الفساد إذ تعد العملية الاصلاحية غير مكتملة من دونها فالدول التي تمر بتحولات كما حاصل مع العراق يشتد فيها الفساد لأن الدوافع والفرص للانحراف تكون متاحة سببها الفراغ الامني والسياسي والقانوني لذلك فأن الحاجة لبناء نظام سياسي واقتصادي خال من الفساد سيشكل أهم التحديات التي تواجهها عملية الاصلاح عموماً في العراق (محمد، 2021: 74-75)، ويتم ذلك من خلال (عبد الرضا، 2010: 13):

أ. تعزيز مؤسسات مكافحة الفساد وتطوير آليات للكشف عن الفساد ومعاقبة المتورطين.

ب. تعزيز التعاون مع المؤسسات الدولية والمنظمات غير الحكومية لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات
ج. تشجيع ثقافة الشفافية والمساءلة في جميع مستويات الحكومة والقطاع الخاص.
د. تقديم حوافز ومكافآت للمبادرين في مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية.

هذا المنهج يهدف إلى توجيه جهود صانعي القرار في تحقيق تحسين واقع الاقتصاد العراقي من خلال تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد. يجب تطبيق هذه الخطوات بشكل متكامل ومستمر، مع التركيز على التعليم والتوعية وبناء ثقافة تنبذ الفساد وتعزز قيم النزاهة في جميع مستويات المجتمع والاقتصاد.

6. **تعزيز التعاون الدولي:** التعاون مع المؤسسات المالية الدولية والشركاء الدوليين للحصول على دعم فني ومالي وتبادل المعرفة والخبرات في مجال الإصلاحات الاقتصادية، بوصفه جزءًا أساسيًا في تحقيق النهضة الاقتصادية وتعزيز واقع الاقتصاد العراقي، إذ تقدم هذه المؤسسات خبرات مهمة ودعمًا فنيًا وماليًا يمكن أن يساهم في تحقيق الأهداف المرجوة. ويمكن تبيان أهمية التعاون الدولي من خلال (عبد العزيز، 2018: 97-99):

أ. الحصول على دعم فني ومالي: التعاون مع المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للحصول على دعم مالي وتمويل يمكن أن يستخدم لتمويل مشاريع التنمية وتعزيز البنية التحتية، فضلاً عن الاستفادة من البرامج والمشاريع التي تقدمها هذه المؤسسات لتعزيز قدرات المؤسسات الحكومية وتحقيق الإصلاحات الاقتصادية.
ب. تبادل المعرفة والخبرات: يمكن الاستفادة من الخبرات والمعرفة التي تمتلكها المؤسسات الدولية في مجالات الإصلاح الاقتصادي، مثل إعادة هيكلة القطاعات الاقتصادية، وتطوير السياسات المالية والنقدية، وتحقيق الاستفادة من تجارب الدول الأخرى التي مرت بعمليات إصلاح مشابهة.
ج. توفير الدعم في تطوير السياسات الاقتصادية: من خلال الاستفادة من المختصين المتاحين في هذه المؤسسات لتطوير سياسات اقتصادية فعالة ومستدامة تعزز من نمو الاقتصاد وتحسين الظروف المعيشية.
د. تعزيز الثقة وجذب الاستثمارات: فالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية يمكن أن يعزز من ثقة المستثمرين في الاقتصاد العراقي من خلال تقديم دعم فني ومالي وتقديم تقييمات مستقلة للأوضاع الاقتصادية.
ه. اجمالاً يمكن القول إن طريق الإصلاح الاقتصادي ليس معبداً بالورود، فالعقبات كثيرة والتحديات جمة، وإن تحقيق التغيير المنشود يستلزم قبل كل شيء وجود إرادة حقيقة هدفها الأساس الارتقاء بالأداء الاقتصادي من خلال تقليل الاعتمادية على القطاع النفطي واعتماد التنويع وترسيخ قيم الشفافية ومكافحة الفساد.

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً. الاستنتاجات: لقد توصل البحث إلى الاستنتاجات الآتية:

1. اتصف الاقتصاد العراقي بصفته الريعية وهي مشكلة عصية أثبتت العقود السابقة وحتى وقتنا الحاضر عدم القدرة على التخلص منها. إذ إن الموازنة العامة للدولة لازالت تعتمد على القطاع النفطي بنسبة 94% من اجمالي الإيرادات.
2. لا توجد رؤية سياسة اقتصادية واضحة ينتهجها العراق لحل المشاكل السياسية والاقتصادية التي يعاني منها ولم يتم تحديد أي أسلوب يعتمد في تنفيذ الاصلاح في العراق الدفعة القوية أو من خلال

التحول التدريجي في مسار الاصلاح الاقتصادي في العراق.

3. كان الفساد الاداري من أهم العوامل المسببة لفشل عملية الاصلاح الاقتصادي لما لهذه الآفة من مضار تصيب القطاع العام والخاص وتشل حركتهما مسببة هدراً واسعاً في الموارد، فالفساد يقوض معايير احترام القواعد الاخلاقية والقانونية مؤدياً إلى زيادة انشطة ممارسة الفساد في كل مواقع الاقتصاد.
4. كان لمشكلتي البطالة والفقر في العراق آثارٌ خطيرة اقتصادية واجتماعية وسياسية، إذ أسهمت في هدر الطاقات البشرية وعدم استغلالها على الوجه الأكمل ومن ثم ضياع الإنتاج والدخل، وانخفاض الناتج المحلي الإجمالي، وانخفاض الإيرادات الضريبية، وبروز الاقتصاد غير الرسمي، وارتفاع معدلات الجريمة وانخراط الكثير من الأفراد المحبطين للتنظيمات الإرهابية.

ثانياً. التوصيات:

1. لابد من الاستفادة من تجارب الإصلاح الاقتصادي التي طبقتها الكثير من البلدان والاستفادة من التجارب الناجحة للإصلاح الاقتصادي وسبل تطبيقها على واقع الاقتصادي العراقي وتلافي بعض الإخفاقات في تلك التجارب.
2. تهيئة الظروف المناسبة لدمج العراق مع العالم الخارجي والمؤسسات الدولية وتفعيل دوره الاقتصادي والالتزام بكل المستحقات الدولية ومتابعة التطورات الاقتصادية الدولية التي تحدث في العالم الخارجي.
3. تطوير القطاع النفطي والسعي إلى تنويع الهيكل الإنتاجي بما يتناسب مع القدرة التنافسية للاقتصاد العراقي.
4. اتخاذ الخطوات الكفيلة من قبل الحكومة من اجل القضاء على الفساد الإداري والمالي الذي ينهش بموارد البلد عن طريق تقوية الجهات الرقابية والقضائية وفي مقدمتها ديوان الرقابة المالية الاتحادي، عن طريق تشريع قوانين خاصة تمنحها صلاحيات تنفيذية للحد من عمليات الفساد ومحاسبة المفسدين كونها تشكل عائقا بوجه الإصلاح الاقتصادي.

المصادر

اولاً. المصادر العربية:

أ. الكتب

1. شعلان، هشام ياس (2004)، آليات التحول من نظام التخطيط المركزي الى نظام اقتصاد السوق، بغداد، دار الشؤون الثقافية، 2004.
2. محمد، عباس علي، (2013)، الامن والتنمية: دراسة حالة العراق، العراق، مركز العراق للدراسات، مطبعة الساقي، 2013.
3. الكناني، كامل كاظم بشير، (2013)، أرجوحة التنمية في العراق بين ارث الماضي وتطلعات المستقبل، بغداد، العراق، دار الدكتور.
4. المعموري، عبد علي كاظم، (2012)، توالد الازمات في النظام الرأسمالي، الأردن، دار الحامد للنشر والتوزيع.
5. العلواني، مصطفى جابر، (2020)، موقف المكونات العراقية من احتجاجات 2019، في كتاب الاحتجاجات العراقية 2019-2020 هل تفرض افقاً للدولة المدنية، مركز المسبار للدراسات والبحوث.
6. شندي، أديب قاسم، (2015)، استشراف مستقبل الاقتصاد العراقي، بغداد، المكتبة الوطنية.

7. عبد العزيز، حنفوسي، (2018)، النظام الاقتصادي الدولي المعولم، مركز الكتاب الأكاديمي.

ب. المجلات والبحوث

1. النجفي، سالم توفيق وداود سلمان سلطان، (2009)، متضمنات برامج الاصلاح الاقتصادي والفقر في البلدان النامية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد (47).
2. الراوي، أحمد عمر، (2011)، نحو استراتيجيات جديدة لإدارة الاقتصاد العراقي في ظل اقتصاد إحادي الجانب، في مجموعة باحثين، استراتيجية بناء دولة العراق بعد الانسحاب الامريكي، أعمال المؤتمر السنوي لقسم الدراسات السياسية، بغداد، بيت الحكمة.
3. شعبان، عبد الحسين، (2003)، المشهد العراقي الراهن: الاحتلال وتوابعه في ضوء القانون الدولي، بيروت، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 297.
4. كاظم، كامل علاوي، (2019)، الاقتصاد العراقي والسياسة المالية بعد 2014: مسارات بدون رؤية، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 11 العدد 29.
5. فرحان، جمال عزيز، (2012)، ثلاثية الفشل الاقتصادي في العراق (الفقر والبطالة والفساد)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 1، العدد 19.
6. حسان، ظافر طاهر، (2012)، تحديات الاقتصاد العراقي بعد الانسحاب الأمريكي، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، العدد 52.
7. حسين، سعدي إبراهيم، (2019)، المحاصصة السياسية ووحدة الخطاب العراقي الخارجي بعد 2003، المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد 39.
8. مرزوك، عاطف لافي (2021). الدين الحكومي الخارجي في العراق- المحتوى والآثار في الأداء الاقتصادي للمدة 2003-2019، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العدد 63.
9. الشناوي، عمرو محمد، (2021)، الآثار الاقتصادية والاجتماعية للهجرة، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد 77.
10. شاكر، ابتهال ناهي، (2022)، التنويع الاقتصادي في العراق: الواقع والتحديات والحلول، مجلة وارث العلمية، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد 4 العدد 9.
11. مهيدي، مهند حميد، (2022)، افاق الإصلاح الاقتصادي في العراق، مركز البيان للدراسات والتخطيط، العراق.
12. عبد الرضا، نبيل جعفر ومحمد جاسم عواد (2015)، استراتيجية مقترحة لمعالجة الفساد في العراق، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، المجلد 1، العدد 3.
13. محمد، حيدر طالب، (2021)، مدخل للنزاهة ومكافحة الفساد في التشريعات العراقية والاتفاقات الدولية، بغداد، مركز البيان للدراسات والتخطيط.
14. الخفاجي، سيف علي عبد الرزاق شريف، (2017)، قياس أثر صدمة الايرادات النفطية في متغيرات السياسة النقدية في العراق للمدة 1999-2015، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بابل.
15. الجبوري، حامد عبد الحسين خضير، (2015)، استثمار العائدات النفطية لتحقيق التنويع الاقتصادي في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.
16. صالح، علي وهيب، (2016)، أثر تغيرات أسعار النفط الخام على معدالت النمو االقتصادي في

العراق للمدة 1990-2003، مجلة كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العدد 108.

ثالثاً. المصادر الأجنبية:

1. Corruption Perceptions Index, at: https://www.transparency.org/en/cpi/2022
2. Johnson, R. W. (2018). Unemployment and Social Unrest: A Cross-Country Analysis. International Journal of Sociology, 48(3).
3. Brown, A., & Jones, B. (2019). Economic Challenges and Social Dynamics in Iraq. Middle East Journal of Economics, 16(2).